



UN LIBRARY

1980

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/RES/34/141  
25 January 1980



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثين  
البند ١٠٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (A/34/785)]

١٤١ / ٣٤ - تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين  
الحادية والثلاثين

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (١) ،  
وأن تؤكد ضرورة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدويه بخيبة جعله وسيلة أنجع لتحقيق  
المصالح والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة  
بالعلاقات المودية والتعاون بين الدول (٢) ، ولا ضفاءً مزيد من الأهمية على دوره في العلاقات  
بين الدول ،

وأن تلاحظ مع التقدير أن لجنة القانون الدولي قد أكملت في دورتها الحادية والثلاثين ،  
عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/١٣٩ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، القراءة الأولى  
لمشروع المواد الذي وضعه بشأن خلافة الدول في غير المعاهدات ،

وأن تلاحظ كذلك مع التقدير التقدم الذي أحرزته لجنة القانون الدولي في إعداد مشاريع  
مواد عن مسؤولية الدول ، وعن المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية وأ فيما بين  
المنظمات الدولية ، وكذلك ما قام به من أعمال بشأن دراسة قانون استخدام المضارى المائية  
الدولية في الأغراض غير الملاحية ، والحسابات القضاية للدول ولممتلكاتها ، ومركز حامل الحقيبة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٠

• (Corr.1 : A/34/10)

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (٤ - ٢٥) ، المرفق •

الدبلوماسية ومركز الحقيقة التي لا يراها حامل دبلوماسي لها ، واستعراض عملية اعداد المعاہدات المتعددة الأطراف ،

وأن تحيط علما بقرار مجلس الاتحاد السويسري بشأن مسألة امتيازات وخصائص أعضاء لجنة القانون الدولي <sup>(٣)</sup> ،

وأن ترحب بالاعتبارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة القانون الدولي بشأن برنامج وأساليب عمل هذه اللجنة بغية أداء المهام الموكولة إليها في حينها وعلى نحو فعال ،

وأن تدرك أهمية حالة المسائل القانونية ومسائل الصياغة التي للجنة السادسة ، بما في ذلك المواضيع التي قد تعرض على لجنة القانون الدولي ، الأمر الذي يزيد من قدرة لجنة القانون الدولي على تعزيز اسمها في التطور التدريجي للقانون وتدريجه ،

١ - تحيط علما بتقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين ، بما في ذلك حالة ملاحظات اللجنة عن الأسلوب والإجراءات المستخدمة في اعداد المعاہدات المتعددة الأطراف إلى الأمين العام ، وهو التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٤٨ / ٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ :

٢ - تعرب عن تقدیرها لجنة القانون الدولي لما أجزته من أعمال في تلك الدورة ؟

٣ - تعتمد برنامج العمل الذي وضعته لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٠ :

٤ - توصي لجنة القانون الدولي بما يلي :

(أ) أن تواصل عملها بشأن موضوع خلافة الدول في غير المعاہدات بغية أن تستكمل في دورتها الثانية والثلاثين دراسة مسألة محفوظات الدولة ، وأن تستكمل في دورتها الثالثة والثلاثين القراءة الثانية لمشروع المواد المتعلقة بخلافة الدول في غير المعاہدات بكماله ، آخذة في الحسبان التعليقات الخطية المرسلة من الحكومات ، والأراء المبداة حول الموضوع في مناقشات الجمعية العامة ؛

(ب) أن تواصل عملها بشأن موضوع مسؤولية الدول بهدف أن تنجذب في دورتها الثانية والثلاثين القراءة الأولى لمجموعة المواد التي تشكل الجزء الأول من المشروع المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا ، آخذة في الحسبان التعليقات الخطية المرسلة من الحكومات والأراء المبداة حول الموضوع في مناقشات الجمعية العامة ، وأن تنتقل إلى دراسة الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى من المشروع ، كيما تحرز أكبر قدر ممكن من التقدم في اعداد مشروع المواد خلال مدة العضوية الحالية لأعضاء اللجنة ؛

١ . (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثين ، الملحق رقم ٠

٢ . الفقرة ١٢ (Corr. 19 A/34/10)

- (ج) أن تمضي قدما في اعداد مشروع موال بشأن المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية ، أو فيما بين المنظمات الدولية ، فيما تتجزء في دوتها الثانية والثلاثين ، القراءة الأولى لمشروع الموارد المذكورة ؛
- (د) أن تواصل عملها بشأن قانون استخدام المجرى المائي الدولي في الأغراض في ظروف الملاحة ، آخذة في الحسبان الردود الواردة من الحكومات على الاستبيان الذي أعدته اللجنة ، والآراء المبدأة حول الموضوع في مناقشات الجمعية العامة ؛
- (ه) أن تواصل عملها بشأن الحصانات القضائية للدول الممتلكاتها ، آخذة في الحسبان المعلومات المقدمة من الحكومات ، وردودها على الاستبيان الموجه إليها ، وكذلك الآراء المبدأة حول الموضوع في مناقشات الجمعية العامة ؛
- (و) أن تواصل عملها بشأن مركز حامل الحقيقة الدبلوماسية ومركز الحقيقة التي لا يرافقها حامل دبلوماسي لها ، آخذة في الحسبان التعليقات الخطية المرسلة من الحكومات ، والآراء المبدأة حول الموضوع في مناقشات الجمعية العامة ، بفية اعداد صك قانوني مناسب ان أمكن ؛
- ٥ - ترجو من لجنة القانون الدولي أن تواصل عملها بشأن الموضوعين المتبقيين في برنامجهما الحالي ، وهو المسؤولية الدولية عن الآثار الضارة الناشئة عن أعمال لا يندرجها القانون الدولي ، والجزء الثاني من موضوع العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ؛
- ٦ - تعرب عن تقديرها لمجلس الاتحاد السويسري للقرار الذي اتخذه بأن يمنح ، على سبيل القياس ، أعضاء لجنة القانون الدولي ، طيلة فترة انعقاد دورات اللجنة في جنيف ، الامتيازات وال Hutchinsons التي يتمتع بها قضاة محكمة العدل الدولية مدة وجودهم في جنيف ، وبذلك يبيسر أداء أعضاء اللجنة لاختصاتهم (٣) ؛
- ٧ - توجه نظر الحكومات المعنية والمؤسسات المختصة إلى ضرورة تمكين أعضاء لجنة القانون الدولي ، لا سيما من يشغلون مناصب المقرر الخاص وعضوية مكتب اللجنة ، من التمتع بالوقت الكافي للنهوض بمسؤولياتهم قبل اللجنة ، وبخاصة في دورتها ؛
- ٨ - تعرب عن ثقتها في أن لجنة القانون الدولي ستواصل ابقاء سير أعمالها قيد الاستعراض ، واتباع أنساب أساليب العمل للاسراع في انجاز المهام الموكولة إليها ؛
- ٩ - تؤكد من جديد مقرراتها السابقة بشأن مشاريع البحث والدراسات التي يتطلبها عمل لجنة القانون الدولي ، والدور المتزايد لشعبة التدوين بادارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة ، وكذلك مقرراتها المتعلقة بضرورة الاستمرار في توفير المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة ؛
- ١٠ - تعرب عن رفيتها في أن تواصل لجنة القانون الدولي تعزيز تعاونها مع الهيئات القانونية التابعة للمنظمات الدولية الحكومية التي يعتبر عملها ذات أهمية للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدويته ؛

١١ - تعرّب كذلك عن رغبتها في أن يستمر عقد حلقات دراسية أثناء انعقاد دورات لجنة القانون الدولي ، وفي أن تتاح لم عدد متزايد من المشتركين من أبناء البلدان النامية فرصة حضور هذه الحلقات ؟

١٢ - ترجو من الأمين العام أن يوافي لجنة القانون الدولي ، للمعلم ، بمحاضرات المناقشات التي دارت حول تقرير اللجنة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن يمدد موجهاً موضوعياً للمناقشات ليكون تحت تصرف اللجنة .

الجلسة العامة ١٠٥  
١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩

